عرف الاقتصاد العالمي تحولات جذرية مست كل جوانبه بما فيها الجهاز المصرفي وهذا خاصة بعد دخوله للألفية الثالثة التي تعرف بألفية العولمة، والتي أحدثت تغيرات عميقة في أعمال المصارف وأدائها ، خاصة أننا نعلم بأن الجهاز المصرفي يؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي ويشكل الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي.

ففي ظل العولمة الإقتصادية حدثت تغيرات عالمية كثيرة ، كالخوصصة وتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي، تحرير التجارة العالمية وخاصة تجارة الخدمات ، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، ومع زيادة العولمة المالية زادت معها المعاملات النقدية والمالية في أسواق رأس المال العالمية، وظهرت معاملات جديدة في مجال العمولات والاستثمار في الأوراق المالية ، وتزايد دور البنوك في تمويل التجارة الدولية ، وظهرت مستحدثات جديدة مالية ومصرفية وغيرها من المستحدثات الجديدة الأخرى كمصطلح حوكمة الشركات الذي ارتبط بالعولمة والأزمات، وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح خلال فترة قصيرة جداً مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، مؤدياً إلى اقتناع صندوق النقد والبنك الدوليين إلى تبني اتجاه جديد لتحقيق الإصلاحات الهيكلية اعتماداً على مجموعة من المبادئ لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول الناشئة بالإضافة إلى الأسلوب التقليدي المتبع. والذي يقضي بانتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي للدول التي تكافح من أجل تحسن أوضاعها بأخذ مجموعة من المبادئ لتقييم استمرارية تلك البرامج، وهذا المصطلح قد أدى إلى تغير إستراتيجية الاستثمار المتعارف عليها بـارتفاع العائد كلما زادت المخاطر، إلى إستراتيجية جديدة عرفت باسم "التوجه إلى الجودة". وغالباً ما ارتبطت الإستراتيجية الأولى بأزمات الأسواق الناشئة إلا أنها ارتبطت أيضاً في الآونة الأخيرة (أي مع نهاية التسعينات) بأزمات الأسواق المتقدمة.

وتعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وازدادت أهميتها بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية، خصوصا بعد الأزمة المالية في المكسيك نهاية 1994، تلتها بعد ذلك الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل، إضافة إلى الأزمة المالية التي مرت بها المصارف الأمريكية والاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، والتي أدت إفلاس أكبر البنوك الأمريكية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك من ناحية أخرى.

وبما أن الجزائر جزء من المحيط العالمي ، وحتى تتمكن من مواكبة التطورات العالمية قامت هي الأخرى بإصلاحات شاملة للإقتصاد بما فيها إصلاح الجهاز المصرفي وهذا بداية من الإستقلال ، حيث مرت بمراحل متعددة أخرها قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14المتعلق بالنقد والقرض ، حيث أصبحت البنوك تلعب دور الوسيط الذي يجمع الأموال من الأعوان الإقتصاديين الذين لديهم فائض ويعمل على توزيعها على الأعوان الذين يعانون عجزا ، وبذلك أصبحت تعمل على أساس تحقيق العائد والربحية ، فلا تقوم بتوزيع القروض بطريقة عشوائية ، وإنما تعتمد على طرائق علمية والتي يتم من خلالها تحديد الشروط اللازمة لمنح القروض ، وكيفية تقييم مخاطرها والاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها.

الاشكالية الرئيسية.

من خلال ما تقدم تتضح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في تفعيل أليات ادارة المخاطر المصرفية؟

وتتفرع هذه الاشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وماهي الاسس التي تقوم عليها؟
- ما مدى تطبيق اليات الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية؟
- ما المقصود بالمخطر المالي المصرفي؟ وكيف تتم عملية إدارة المخاطر؟
- ما مدى تأثر الالتزام بمبادئ الحوكمة في التقليل من المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية؟

الفـــرضيات

للإجابة على الأسئلة السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- تحتل مبادئ حوكمة الشركات وممارساتها أهمية كبيرة تتزايد مع مرور الوقت خاصة بعد الازمة المالية الاخيرة؛
- تعد معايير بازل من بين اهم الاسس والقواعد الحاكمية في المؤسسات المصرفية؛
- تعتمد البنوك على طرائق علمية لتقييم المخاطر التي تواجهها والتي يتم على أساسها يتم التحوط منها.

أسباب اختيار الموضوع

يعتبر التخصص من بين أهم العوامل الذاتية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع، وكذا الرغبة في التعرف على هذه الوسيلة من خلال دورها في إبراز الأداء المالي والإداري للبنوك، وكذا ارتباط موضوع حوكمة الشركات بالتخصص .أما فيما يخص العوامل الموضوعية، فهي تتمثل أساسا في أن المتتبع للحياة المالية والمحاسبية في الجزائر يلاحظ عدم إيجاد تكامل ما بين حوكمة الشركات والنظام المصرفي فيما يخص سبل مواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي قد يعاني منه القطاع المصرفي الجزائري وبالخصوص فضائح بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي ، لاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة واتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي .وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص البنوك في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات القومية، وعليه فان تفعيل مبادئ الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي الجزائري يعمل على التحوط قدر الامكان من المخاطر التي تواجهه و يساهم في تطوير أداء الإدارة المصرفية ، مما ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي، وبالتالي تنشيط الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة

- الوقوف عل المفاهيم و المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة؛
- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في المصارف بصفة خاصة؛
- عرض جهود لجنة بازل في اصدار بعض القوانين التي من شأنها تفعيل اليات الحوكمة في البنوك؛
- ابراز اهم المخاطر المصرفية التي يمكن ان تتعرض لها البنوك وكيفيه التحوط منها؛
- ابراز دور الحوكمة في وضع اسس لسلوكيات العمل المصرفي من اجل تفادي الوقوع في ازمات مالية.

المنهج المتبع

للإجابة على الإشكالية المذكورة أنفا واختبار صحة الفرضيات المصاغة وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية تم إتباع المنهج **الوصفي** و المنهج **التحليلي** للمعطيات التي بواسطتها يتم إيجاد وتحليل التغيرات المؤثرة بصفة مباشرة وغير مباشرة على ادارة المخاطر المصرفية ودور الذي يمكن ان تلعبه مبادئ الحوكمة في ذلك باستعمال استبيان كأداة للدراسة الميدانية.

أدوات جمع البيانات: الملاحظة، المقابلة، الاستمارة

الدراسات السابقة:

- دراسة الباحث إسماعيل بوغازي: **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية -- دراسة ميدانية-**، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2013

وتناول من خلالها الباحث مفهوم الحوكمة على المستوى الساحة الااقتصادية الجزائرية من خلال اصدار دليل حوكمة الشركات الجزائرية،وايضا ابراز الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي من اجل تفعيل الحوكمة في البنوك الجزائرية، خاصة وان هذا القطاع يشهد انظمة رقابة داخلية معقدة وكذلك مستويات مخاطر مرتفعة، هذا ما يجعل من تطبيق الحوكمة في هذا القطاع بشكل فعال يسمح بتطوره وازدهاره، مما ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الجزائري ككل؛

- دراسة الباحث إبراهيم إسحاق نسمان : **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة** (دراسة تطبيقية عل القطاع المصرفي في فلسطين) رسالة ماجستير قسم المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين(2009)

وتناول من خلالها الباحث دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، مع مراعاة لمفهوم الحوكمة في المصارف وبيان اهميتها واهدافها ومبادئها ومن ثم تطرق الى دور المراجعة الخارجية وتطور الميثاق الاخلاقي وتطور المعايير المهنية للمراجعة الداخلية في ضوء المهام و المسؤوليات المتعلقة بها وقد خرج الباحث بجملة من النتائج منها:

- هناك تأثير كبير لميثاق الاخلاقي للمراجعة الداخلية على الحوكمة المصارف وان تطور معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسيين الحوكمة في المصارف لانجاز العديد من الاهداف.
- لضمان تنفيذ اعمال الحوكمة يجب ان تتواجد التنظيم الاداري والمهني المتكامل والذي يشتمل على وجود مجلس الادارة ولجنة المراجعة الداخلية ولجنة ادارة المخاطر الى جانب وظيفة مراقبة الامتثال؛

- دراسة) 7002 7003 Abdelmalek Hamel تحث عنوان: **Le rôle du comité (d'audite dans la gouvernance de l'entreprise** " - "

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء حول دور لجنة المراجعة ضمن نظام حوكمة الشركات، مع إبراز العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة الشركات، وايضا التعرف على طريقة قياس لجنة المراجعة لجودة أعمال المراجعة .وخلصت الدراسة إلى أن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعتبر من أسباب إنشاء لجنة المراجعة، وتساعد هذه الاخيرة في زيادة اطمئنان المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرين لأنها تؤدي دور الضامن لهم، وتساهم ف تقديم معلومات موثوقة وذات جودة.

- دراسة Amel Kaci (2009-2008) بعنوان: **Une gouvernance d'entreprise (antifraude pour le secteur bancaire Algérien** " - "

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي داخل البنوك الجزائرية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية بعيدة جدا عن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، وأن لجنة التدقيق تفتقر بدرجة كبيرة إلى الاستقلال الوظيفي ، ايضا من خلال هذه الدراسة ظهر ارتباط سلبي بين احتمال الفساد المالي مع فعالية الرقابة واستقلال مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ووجود كفاءات في مجال المالية والمحاسبة، و يؤدي التفاعل بين المدقق الخارج ولجنة التدقيق إلى كفاءة وفعالية أكثر مما يقلل من مخاطر الاحتيال المالي.

خطة الدراسة

بهدف إتمام هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول.

خصص الفصل الأول للتعريف بالاطار النظري لحوكمة المؤسسات من خلال ابراز نشأتها مفهومها، واليات تطبيقها والاطراف المعنية بذلك، والمبادئ المنصوص عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما سنتطرق الى الحوكمة المصرفية وتبيين مفهومها واهمية تطبيقها في البنوك ودور لجنة بازل في ذلك واخيرا الى واقعها في الجزائر

أما الفصل الثاني، فيهتم بدراسة أدارة المخاطر المصرفية من خلال المفاهيم عامة حول المخاطر المصرفية وأوليات حول ادارة هته الاخيرة ومن ثم نتناول اهم ما جاءت به مقررات لجنة بازل الثلاث من أجل تعزيز اسس الحوكمة في البنوك و وضع اليات وتدابير لادارة المخاطر

أما الفصل الثالث سوف يخصص لدراسة عينة من المؤسسسات المصرفية الجزائرية، وذلك عن طريق إعداد قائمة استبيان موجهة لمسؤولي وموظفي البنوك العمومية والخاصة عينة الدراسة لمحاولة إيجاد تأثير حوكمة المؤسسات ومعايير لجنة بازل على فعالية ادارة المخاطر عن طريق الطرق والأساليب الإحصائية باستخدام برنامج SPSS.